أمن الخليج العربي في التحولات الإقليمية

بقلم:
سميرة بن رجب

في هذا المقال نحاول وضع إجابات عن أسئلة لربما تشغل عددا من المحافل الفكرية والسياسية، في ظل الأزمة التي تعيشها منطقة الخليج منذ بدء الحرب الأمريكية الإسرائيلية ضد إيران، التي اختلطت فيها الأوراق، وبات التضليل الإعلامي من أهم عناصرها. ستتمحور هذه الإجابات حول سؤال رئيسي، هو كيف تضمن دول الخليج أن يكون أمنها جزءا أساسيا من أي اتفاق أمني في المنطقة، وليس نتيجة له، وبما يضمن استقرارها، وإنجازاتها، ومصادر الطاقة، وإمداداتها؟

هذا السؤال هو جوهر المأزق الاستراتيجي الذي تجد دول الخليج نفسها فيه اليوم، إذ إن تجربتها مع اتفاق 2015، حول البرنامج النووي بين إيران والولايات المتحدة، الذي تم توقيعه من دون مشاركتها وترك قدرات إيران الصاروخية من دون رادع، شكلت نقطة تحول. ومن هذا المنطلق يمكن القول إن الخليج اليوم يرفض أن يكون مجرد «طبق سياسي» على مائدة الآخرين.

إن الاتفاق، الذي ركّز فقط على البرنامج النووي وتجاهل السلوك الإقليمي الإيراني، غيّب الصوت الخليجي وترك المنطقة لتواجه «حصاد الصواريخ والطائرات المسيرة».. جيران إيران هم من تعايشوا مع هذا التهديد يومياً، وبدلا من أن يُقلّص ذلك الاتفاق التوتر، مهّد الطريق لجولة تصعيد جديدة. لذلك، من الضروري أن يكون المطلب الخليجي الأول والأساسي اليوم هو تحويل الأمن من «نتيجة ثانوية» إلى «شرط مسبق».

قد لا نشك في أن دول الخليج العربي تسعى اليوم جاهدة لتحويل الأمن من نتيجة إلى شرط أساسي، لكن نجاحها مرهون بقدرتها على توحيد صفها داخليا، وإقناع الولايات المتحدة بالتزام طويل الأمد، وإيجاد صيغة مع إيران تسمح ببناء حد أدنى من الثقة.

الطريق أمام هذه الدول لا يزال طويلا وشاقا، لكنها باتت تدرك أن أمنها إما أن يكون في قلب أي اتفاق، وإما لن يكون هناك اتفاق يمكن الوثوق به.

الدور الخليجي الفاعل في أي ترتيب إقليمي مستقبلي

تعد حرب فبراير 2026 بمثابة زلزال استراتيجي، دمر بشكل قاطع أحد الثوابت التي أرستها دول الخليج عقودا، وأثبت أن أمنها واستقرارها لا يمكن أن يكونا مرهونين بترتيبات إقليمية لا تقودها... لذلك تعبر التحليلات والتصريحات الصادرة منذ بدء هذه الحرب عن إجماع خليجي قوي، مفاده أن أي نظام إقليمي جديد لن يُكتب له النجاح أو الاستدامة من دون دور خليجي مباشر في صميم تصميمه وتنفيذه. لقد انتقل المطلب الخليجي من «أن يكون لنا صوت» إلى «أن نكون جزءًا لا يتجزأ من أي معادلة».

إن الوصول إلى أي تفاهم أو اتفاق أمريكي-إيراني أصبح الآن مرهونًا بمدى استيعابه للتحول الجذري في المعادلة الخليجية، وبأن استقرار الخليج بعد أن كان يُعتبر هبة من ترتيبات خارجية أصبح اليوم شرطا مسبقا لنجاح أي ترتيب إقليمي جديد، وإن هذا التحول يمثل نهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة، إذ ينتقل الخليج من منطقة «يُتفاوض عليها» إلى منطقة «تتفاوض نيابة عن نفسها».

المقاربة الخليجية في التعامل مع الملفات السياسية والأمنية

إنَّ هذه المرحلة العصيبة أسهمت بشكل كبير في تعزيز مقاربة خليجية أكثر تماسكا في التعامل مع الملفات السياسية والأمنية، وإن كانت لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب من التكامل الأمني والسياسي المطلوب، إلا أن الأزمة شكلت ضغطا هائلا كشف حدود الاعتماد على المقاربات الوطنية المنفردة، ما دفع دول مجلس التعاون الخليجي نحو مزيد من التنسيق والتفاهم المشترك.

على المستوى الدبلوماسي فقد التزمت دول الخليج بالدبلوماسية الموحدة، بصوت واحد في المحافل الدولية.

وعلى مستوى الدفاع المشترك شكّل التهديد العسكري المباشر حافزًا قويًّا لتجاوز التنسيق النظري إلى التكامل العملي.

كما في الجانب الاقتصادي من التنسيق الخليجي، الذي شهد تحولا غير مسبوق خلال هذه الحرب، إذ انتقلت دول المجلس من «التعاون التقليدي» إلى مستوى جديد من «التكامل العملي والاستباقي»، إدراكًا منها أن الأمن الاقتصادي لم يعد مجرد قضية تنموية، بل أصبح جزءًا لا يتجزأ من أمنها القومي.

لقد تعاملت دول الخليج مع هذه الحرب الصعبة ككتلة سياسية وأمنية أكثر تماسكًا مما كانت عليه قبلها؛ وإن اعتماد مبدأ «الأمن غير القابل للتجزئة»، وتوحيد الصوت دبلوماسيًّا، وتفعيل آليات الدفاع المشترك والتنسيق العسكري، تعد إنجازات كبيرة في مسيرة العمل الخليجي المشترك، ما يؤكد أن الأزمة قد كشفت بشكل قاطع أن التهديدات الحالية تتطلب مقاربات جماعية؛ وأن الاختلافات في التوجهات الاستراتيجية تظل تحديات حقيقية، أمام التحول إلى هيكل أمني دائم ومتكامل.

من القوة الاقتصادية إلى منظومة أمنية متكاملة

يمثل الانتقال من «التنسيق» إلى «التكامل» تحولا جوهريا، وهذا التحول يتطلب إدراكًا أن التهديدات المشتركة تستدعي ردًّا مشتركًا، وأن الأمن الجماعي لم يعد خيارًا، بل ضرورة. كما أن التكامل لا يعني التضحية بالسيادة الوطنية، بل هو تعبير عن قوة هذه السيادة من خلال العمل الجماعي، ما يجعلها أكثر قدرة على الصمود في وجه الأزمات الإقليمية والعالمية.

هذا التحول لن يكتمل بين ليلة وضحاها، لكن الحرب الأخيرة أثبتت أنه السبيل الوحيد لضمان مستقبل آمن ومستقر لدول الخليج.

قوة مسؤولة تحمي الاستقرار من دون الانجرار للتصعيد.. نموذج خليجي

إنَّ معادلة القوة المسؤولة لحماية الاستقرار من دون الانجرار للتصعيد هي نموذج خليجي يمكن تطويره، وصياغة مفهومه على أنه «قوة ردعية دفاعية متكاملة، في إطار خليجي موحد، مع شبكة تحالفات متنوعة، ومرونة مجتمعية مستدامة، ودبلوماسية استباقية، تحمي الاستقرار، وتردع المعتدي، وتجنب التصعيد، وتصمد في كل السيناريوهات».

هذا هو الطريق لتحويل «النموذج الخليجي» المؤقت إلى مدرسة دائمة في إدارة الأمن والاستقرار، لا في الخليج فقط، بل كنموذج يُحتذى به للدول الصغيرة والمسالمة في عالم مضطرب.

إن الاستراتيجية الخليجية ليست «صبر المغلوب على أمره»، بل هي «صبر من يملك زمام المبادرة».

إنها معادلة متقدمة تتجاوز الردع التقليدي، وترتكز على ثلاث ركائز، بحسب مفهومي، هي: -1 قوة ردع متطورة تمنع التصعيد. -2 دبلوماسية نشطة تحاصر الخصم. -3 اقتصاد قوي يمتص الصدمات. ويكمن سر هذه الاستراتيجية في قدرتها على تحويل التهديد إلى فرصة لإعادة تعريف قواعد اللعبة الإقليمية، وإثبات أن القوة الحقيقية تكمن في القدرة على تجنب الحرب، وليس فقط الفوز بها.

ترسيخ قاعدة أمن الخليج أساس استقرار المنطقة

في المجال الأكثر اتساعًا، لم يعد ترسيخ قاعدة أن أمن الخليج العربي (مركز الطاقة في العالم) هو ركيزة أساسية لاستقرار المنطقة مجرد طموح، بل هو واقع تتشكل ملامحه بسرعة، وهو مبدأ حظي باعتراف متزايد من القوى الإقليمية الكبرى والدولية، وتَرَسَّخَ من خلال الإجراءات الدبلوماسية الملموسة في أروقة الأمم المتحدة، وتجسّدَ في المبادرات الدولية، وفي بناء شراكات متكافئة، وصار جزءًا لا يتجزأ من لغة الحوار الرسمي والاستراتيجيات الأمنية للدول الفاعلة، ما أسهم في تعزيز مكانة دول الخليج كلاعب لا يمكن تجاوزه في أي معادلة إقليمية.

إنَّ ما نشهده اليوم في الخليج هو إعادة تعريف جذرية لمفهوم الأمن الإقليمي؛ فبعد عقود من التفاعل مع المتغيرات انتقل الخليج العربي إلى موقع صانع التوازنات، برؤية قوامها التكامل الداخلي، والشراكة المتكافئة، والردع القائم على المنع.

هذه الرؤية ليست مجرد رد فعل على أزمة عابرة، بل هي خلاصة تراكم الخبرات والاستعداد الاستباقي. قوة هذه الرؤية تنبع من إدراك دول الخليج أن أمنها لم يعد هامشيًّا، بل أصبح ركيزة أساسية لأمن واستقرار المنطقة والعالم، وهي تتصرف اليوم بناءً على هذا الإدراك بثقة واقتدار.

الخليج في ظل التحولات

إنَّ موقع الخليج في المرحلة المقبلة لن يكون مجرد موقع دولة أو مجموعة دول تتفاعل مع الأحداث، بل سيكون موقع منظومة إقليمية فاعلة، تعيد تعريف قواعد اللعبة، إذ أصبح الخليج في معادلات القوى الكبرى عنصرًا محوريًّا لا يمكن تجاوزه... أما نجاحه في ترسيخ هذا الموقع فيتوقف على قدرته على تحويل التماسك السياسي إلى تكامل هيكلي.. وعلى تحويل القوة الاقتصادية إلى أداة جيوسياسية ناعمة وصلبة.. وعلى تحويل القدرات الدفاعية إلى رادع يمنع الحرب، لا يشنها.

هذا هو جوهر «الشراكة المتكافئة والردع الذاتي»، وهو ما سيمثل الركيزة الأساسية لدور الخليج في النظام الإقليمي الجديد... وهذا ما يمكن تحويله من مرحلة تحدٍّ أمني إلى فرصة تعزز مكانة الخليج كركيزة للاستقرار الإقليمي.

إنَّ التحول من تحدٍّ أمني إلى فرصة استراتيجية يتطلب قيادة حكيمة تنظر إلى ما بعد الأزمة، وإرادة سياسية لتحويل الدروس إلى قرارات هيكلية، ومجتمع واع يدعم هذه التحولات.

على المستوى الأمني يمكن أن يكون الخليج في المرحلة المقبلة حجر الزاوية في نظام دفاع إقليمي متكامل، وعلى المستوى السياسي أن يكون الوسيط الموثوق وصانع التوازنات؛ وعلى المستوى الفكري فإن الخليج يمثل نموذجًا للدولة المسؤولة التي تحمي استقرارها وتسهم في استقرار العالم. أما اقتصاديا فالخليج العربي يعد مركز الطاقة والخدمات اللوجستية والمالية الذي لا يمكن الاستغناء عنه.هذا هو الطريق لتحويل المرحلة العصيبة التي يمر بها خليجنا العربي من «تحدٍّ وجودي» إلى «فرصة تأسيسية» لمرحلة جديدة من القوة والنفوذ.

sr@sameerarajab.net

دعا أن يكون تطبيق النظام تدريجيا لمراعاة المطاعم الصغيرة

النائب السلوم: الإفصاح عن سعرات أطعمة المطاعم يعزز الوعي والصحة العامة

أكد النائب أحمد صباح السلوم رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس النواب أن توجيه سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة رئيس المجلس الأعلى للشباب، بدراسة تطبيق نظام للإفصاح عن السعرات الحرارية للأطعمة المقدمة في المطاعم يمثل خطوة مهمة لتعزيز الوعي الغذائي، وتمكين المستهلك من اتخاذ قرارات أكثر معرفة وملاءمة لاحتياجاته الصحية.

○ أحمد السلوم.

وثمّن السلوم اهتمام سمو الشيخ ناصر بن حمد بتعزيز أنماط الحياة الصحية ورفع جودة حياة أفراد المجتمع، مؤكدًا أن توجيه سموه بدراسة الجوانب التنظيمية والرقابية والقانونية اللازمة للتطبيق يعكس رؤية متكاملة لا تقتصر على طرح الفكرة، وإنما تستهدف إيجاد نظام عملي ودقيق يضمن صحة المعلومات المعلنة والتزام المنشآت الغذائية بها.

وأوضح أن أهمية النظام المقترح لا تتوقف عند عرض رقم السعرات الحرارية في قائمة الطعام، بل تمتد إلى بناء ثقافة غذائية أكثر وعيًا، ومساعدة المستهلكين، لا سيما المصابين بالسكري والسمنة والأمراض المزمنة وممارسي الرياضة، على معرفة ما تحتويه وجباتهم واختيار الأنسب لهم، بما يسهم في الحد من العادات الغذائية غير الصحية ودعم الجهود الوطنية الوقائية.

وأضاف أن الإفصاح عن السعرات سيشجع المطاعم أيضًا على مراجعة مكونات وجباتها وأحجام الحصص المقدمة، وتطوير خيارات صحية ومتوازنة، كما سيخلق ميزة تنافسية للمنشآت الأكثر التزامًا بالشفافية وجودة المنتجات، ويرفع مستوى الثقة بين المستهلك وقطاع المطاعم والأغذية.

وأشار السلوم إلى أنه سبق أن تقدم بمقترح لإلزام المطاعم بكتابة السعرات الحرارية لكل وجبة، انطلاقًا من حق المستهلك في معرفة مكونات ما يتناوله وقيمته الغذائية، لافتًا إلى أنه جدد الدعوة إلى تطبيق المقترح خلال الفترة الماضية، وطرح الاستعانة بشركات متخصصة ومعتمدة تتولى احتساب السعرات والتحقق من دقتها، فيما تتولى الجهات الحكومية المختصة مسؤولية التنظيم والرقابة.

وأكد أن توجيه سمو الشيخ ناصر بن حمد يمنح هذا المقترح زخمًا جديدًا، ويفتح المجال أمام تحويله إلى منظومة تنفيذية متكاملة تستند إلى معايير علمية واضحة وآليات رقابية قابلة للتطبيق، مع الاستفادة من التقنيات الحديثة وقوائم الطعام الرقمية ورموز الاستجابة السريعة وتطبيقات توصيل الطلبات في عرض البيانات بصورة سهلة وواضحة.

وشدد السلوم على أهمية أن تراعي الدراسة وضع منهجية موحدة ومعتمدة لاحتساب السعرات، وتحديد الجهات المؤهلة للتحقق منها، ومنح المطاعم فترة مناسبة لتوفيق أوضاعها، وتطبيق النظام بصورة تدريجية، بما يضمن تحقيق أهدافه الصحية من دون تحميل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكاليف غير مبررة أو أعباء تشغيلية مبالغًا فيها.

وأكد وجود دعم نيابي لكل توجه يسهم في حماية الصحة العامة وتعزيز حقوق المستهلك، مشيرًا إلى استعداد السلطة التشريعية للتعاون مع الحكومة في توفير ما يلزم من أطر تشريعية وتنظيمية، ومتابعة تنفيذ النظام بما يحقق التوازن بين المصلحة الصحية للمجتمع وقدرة القطاع التجاري على الالتزام بمتطلباته.

وقال السلوم إن نجاح المبادرة يتطلب شراكة فاعلة بين الجهات الصحية والتجارية والرقابية وغرفة تجارة وصناعة البحرين وأصحاب المطاعم والشركات المتخصصة، مؤكدًا أن الغاية ليست فرض التزامات شكلية، وإنما إحداث تحول إيجابي ومستدام في ثقافة الغذاء والاختيارات اليومية، بما يعزز مكانة البحرين في تبني المبادرات الداعمة للصحة وجودة الحياة

خفر السواحل تنفذ حملة توعوية بحرية بالتعاون مع «بابكو» ضمن مشروع المسح البحري ثلاثي الأبعاد

في إطار تعزيز السلامة البحرية ورفع مستوى الوعي لدى مرتادي البحر، ومواصلة الجهود الرقابية الهادفة إلى تنظيم حركة الملاحة البحرية، أعلنت وزارة الداخلية أن خفر السواحل نفذت حملة توعوية بحرية بالتعاون والتنسيق مع شركة بابكو إنرجيز، وذلك ضمن أعمال مشروع المسح البحري ثلاثي الأبعاد الجاري تنفيذه في المناطق البحرية الشمالية لمملكة البحرين.

وهدفت الحملة إلى توعية الصيادين وأصحاب القوارب ومرتادي البحر بأهمية التقيد بإرشادات السلامة البحرية والتعليمات المنظمة لحركة الملاحة في مناطق تنفيذ المشروع، من أبرزها الالتزام بالسرعة الآمنة، وعدم الاقتراب من معدات وأجهزة المسح البحري أو العبث بها، والامتناع عن ممارسة الأنشطة البحرية والصيد بمختلف أنواعه داخل مناطق العمل المحددة، بما يسهم في الحفاظ على سلامة مرتادي البحر وممتلكاتهم وضمان سير أعمال المشروع بصورة آمنة ومنظمة.

كما دعت خفر السواحل جميع مرتادي البحر إلى توخي الحيطة والحذر والتقيد بالتعليمات والإرشادات المعلنة، والتعاون مع الدوريات البحرية والجهات القائمة على المشروع، مؤكدة مواصلة جهودها التوعوية والرقابية بما يعزز منظومة الأمن والسلامة البحرية في مملكة البحرين.